

Distr.: General
20 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 23 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

القضاء على الفقر في الأرياف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 237/74، وهو يتضمن دراسة للحالة الراهنة للفقر في الريف، والثغرات والتحديات الماثلة في طريق القضاء عليه، ولا سيما في البلدان النامية، وكذلك توصيات في مجال السياسة العامة للتغلب على الثغرات والتحديات العديدة.



أولاً - مقدمة: التصدي للفقر في الأرياف كأداة رئيسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

- 1 - في أيلول/سبتمبر 2019، أطلق الأمين العام عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾. وحُثت البلدان والجهات الشريكة في التنمية على زيادة مجموعة دنيا من الاستثمارات كشرط مسبق لكي يمكن القضاء على الفقر المدقع. ودعت جميع الجهات الفاعلة إلى احتضان الأهداف والاستجابة بجهود عاجلة وطموحة.
- 2 - وقد أصبحت الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تزيد من الطابع الملحّ للدعوة إلى تحفيز العمل على تحقيق الأهداف وتنفيذها وإلى القضاء على الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية.
- 3 - وبالنظر إلى أن نحو 80 في المائة من أشد السكان فقرا يعيشون في مناطق ريفية⁽²⁾ وأن نحو 70 في المائة من الأهداف يتصل بالمناطق الريفية⁽³⁾، فإن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب تركيزاً أكبر على التنمية الريفية. وفي هذا السياق، كررت الجمعية العامة، في قرارها 237/74، تأكيد الحاجة الملحة إلى التعجيل بنسق القضاء على الفقر في المناطق الريفية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية، في دورتها الخامسة والسبعين، تقريراً عن حالة تنفيذ ومتابعة القرار، وذلك من أجل الوقوف على التقدم المحرز وعلى الثغرات ووسائل التنفيذ لمعالجة تلك المسألة⁽⁴⁾.

ثانياً - حالة الفقر في الأرياف والتقدم المحرز

- 4 - على الرغم من أن التقدم المحرز عالمياً في الحد من الفقر كان ملحوظاً، فإن الفقر ما زال بعيداً عن أن يُقضى عليه. فقد انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع (الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار يومياً محسوبة بتبادل القوة الشرائية في عام 2011) من 36 في المائة في عام 1990 إلى 10 في المائة في عام 2015⁽⁵⁾، ومع ذلك، فإن 736,7 مليون نسمة كانوا في عام 2015 لا يزالون

(1) انظر www.un.org/sustainabledevelopment/decade-of-action/.

(2) Andrés Castañeda and others, "Who are the poor in the developing world?", Policy Research Working Paper, No. 7844 (Washington, D.C., World Bank, 2016).

(3) Carolina Trivelli and Julio A. Berdegué, *Rural Transformation: Looking Towards the Future of Latin America and the Caribbean, 2030: Food, Agriculture and Rural Development in Latin America and the Caribbean*, Document No. 1 (Santiago, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2019).

(4) أعدت هذا التقرير أمانة منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وهو يتضمن مساهمات من منظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(5) سيصدر البنك الدولي أرقاماً محدثة في أيلول/سبتمبر 2020.

يعيشون في فقر مدقع⁽⁶⁾. وعند أخذ أبعاد الفقر غير النقدية الأخرى في الاعتبار، يتبين أن ما نسبته حوالي 10,5 في المائة من سكان البلدان النامية يعانون من فقر شديد متعدد الأبعاد⁽⁷⁾.

5 - واستناداً إلى خط الفقر الدولي البالغ 1,90 دولار يومياً، فإن نسبة سكان الأرياف في البلدان النامية التي تعيش في فقر مدقع تزيد عن مثيلتها في المناطق الحضرية بمقدار ثلاثة أضعاف⁽⁸⁾. وعند أخذ الفقر المتوسط الشدة في الاعتبار، يتبين أن ما نسبته أكثر من 46 في المائة من سكان الأرياف في العالم فقراء، مقارنة بنحو 16 في المائة من سكان الحضر في العالم⁽⁹⁾.

6 - وفي أقل البلدان نمواً، تعيش أغلبية كبيرة من الفقراء في مناطق ريفية. واستناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، يعيش أكثر من نسبة 80 في المائة من الفقراء في مناطق ريفية في كل من أفغانستان وزامبيا وليسوتو ومدغشقر وميانمار ونيبال والنيجر⁽¹⁰⁾.

7 - وتعيق الجائحة الحالية آفاق تحقيق غايات الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، وقد عكست مسار التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. ففي حزيران/يونيه 2020، تنبأ البنك الدولي بحدوث انكماش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تتراوح بين 5,2 و 8 في المائة في عام 2020⁽¹¹⁾. وبناء على هذه السيناريوهات المتوقعة، قدر البنك الدولي أن مرض كوفيد-19 يمكن أن يوقع ما يتراوح بين 71 مليون و 100 مليون شخص آخرين في براثن الفقر المدقع في عام 2020، مما يؤدي، للمرة الأولى منذ عام 1998، إلى زيادة في نسبة سكان العالم الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم⁽¹²⁾.

8 - وفي حين أن الانكماش الاقتصادي كان، حتى الآن، أكبر بالنسبة للبلدان الأكثر تقدماً، فإن المزيد من الأشخاص في البلدان الأقل نمواً يعيشون في فقر أو هم أقرب إلى الوقوع في هوة الفقر، مما يعني أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ستكون الأكثر تضرراً من حيث زيادة الفقر. ويقدر البنك الدولي أن ما بين 32 مليون و 42 مليون شخص في جنوب آسيا عرضة للوقوع في براثن الفقر، إلى جانب ما بين 26 مليون و 39 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(6) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle* (8) (Washington D.C., 2018).

(7) United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative, (7) "Global multidimensional poverty index 2019: illuminating inequalities", 2019
فقر متعدد الأبعاد (يشمل الفقر الشديد والمعتدل) 23,1 في المائة من سكان ما مجموعه 101 بلداً شملته الاستقصاءات.

(8) يعيش ما تزيد نسبته على 18 في المائة من سكان الأرياف في البلدان النامية في فقر مدقع، مقارنة بحوالي 6 في المائة من سكان الحضر ("Who are the poor in the developing world?" (Castañeda and others).

(9) Castañeda and others, "Who are the poor in the developing world?"

(10) تستند البيانات إلى إحصاءات وطنية.

(11) البنك الدولي، "الأفاق الاقتصادية العالمية. حزيران/يونيه 2020" (واشنطن العاصمة، 2020).

(12) Daniel Gerszon Mahler and others, "Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty", World Bank, 8 June 2020.

9 - ومع أن مرض كوفيد-19 قد أصاب، بادئ الأمر، المناطق الحضرية في معظم البلدان، فإن تأثيراته الاقتصادية ما لبثت أن طالت المناطق الريفية⁽¹³⁾. وأدت قيود السفر والنقل إلى تعطيل النشاط الاقتصادي والمنظومات الغذائية، من حيث الإنتاج الزراعي وسلاسل الإمداد الغذائية وانتقال العمالة. وواجه المنتجون في العديد من البلدان صعوبات في الحصول على المدخلات والوصول إلى الأسواق. وأدت القيود المفروضة على انتقال العمال الموسمي والمهاجرين إلى نقص العمالة وفقدان العمال الزراعيين الأجراء لمداخيلهم، مما كان له أيضا تداعيات على أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

10 - ويعمل حاليا ما يقرب من 1,3 بليون شخص في بشكل نظامي في قطاع المنظومات الغذائية، ويعتمد ما يقرب من 3,2 بلايين شخص آخرين بمن فيهم أفراد عاملون لحسابهم الخاص، وأفراد عاملون في عمالة غير نظامية وعمالة مهاجرة وعمالة موسمية، على منظومات غذائية في كسب أرزاقهم. كما أن ما نسبته قرابة 35 في المائة من فرص العمل الرسمية في المنظومات الغذائية و 34 في المائة من سبل العيش المرتبطة بمنظومات غذائية معرضان للخطر بسبب مرض كوفيد-19⁽¹⁴⁾. وتأثرت السياحة بشدة، وهي قطاع يشكل مصدرا هاما للدخل بالنسبة لفقراء الريف، ويولد طلبا على المواد الغذائية المنتجة محليا.

11 - وتبين الأشكال من الأول إلى الرابع أحدث نسب متاحة لأعداد الفقراء في الأرياف عند خطوط الفقر الوطنية لجميع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتوفر معلومات عنها، وكذلك أمريكا اللاتينية. وخصت أمريكا اللاتينية بالذكر في هذا التقرير لأن غالبية بلدان تلك المنطقة تنشر معلومات عن الجديد في أعداد الفقراء في الأرياف. وبسبب جائحة كوفيد-19، من المحتمل أن تتغير الأرقام كثيرا في بعض البلدان.

12 - وتتجاوز نسب أعداد الفقراء في الأرياف 50 في المائة في كل من بروندي وتشاد والكونغو وليسوتو والمكسيك وملاوي وموزامبيق والنيجر وهندوراس، وتتجاوز نسبة 70 في المائة في جيبوتي وزامبيا وزمبابوي وهايتي.

13 - وبعد أن تأثر كل من إثيوبيا والصومال وكينيا وبلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء بشدة بموجات جفاف شديد منذ عام 2016 فصاعدا، فإن تلك البلدان تواجه الآن حالة طوارئ في مجال الأمن الغذائي بسبب الجراد الصحراوي، يُحتمل أن تُوقع، هي وجائحة كوفيد-19 الحالية، مزيدا من الأشخاص في مستويات أعمق من هوة الفقر. وفي عدة بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما فيها تشاد ومالي والنيجر، يعزى الفقر المدقع في الأرياف إلى النزاعات وشح الموارد والهشاشة إزاء تغير المناخ وارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع نسب إعالة المسنين والقصّر.

14 - وفي آسيا، وعلى الرغم من تحقيق انخفاض كبير في الفقر المدقع، فإن نسبة سكان الأرياف الذين يعيشون في فقر لا تزال كبيرة. واستنادا إلى عدد الفقراء على الصعيد الوطني، فإن حوالي ثلث عدد سكان الأرياف يعانون الفقر في أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا ونيبال (انظر الشكلين الأول والثالث).

FAO, "COVID-19 and rural poverty: supporting and protecting the rural poor in times of pandemic", (13) .policy brief, Rome, 28 April 2020

(14) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: أثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية"، حزيران/يونيه 2020.

- وتكشف التقديرات الوطنية المتعلقة بالفقر في الهند للفترة 2011-2012 أن ما نسبته 27 في المائة من السكان الذين يعيشون في قرى صغيرة و 19 في المائة من السكان الذين يعيشون في قرى كبيرة يعانون الفقر⁽¹⁵⁾.
- 15 - أما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن مستويات الفقر منخفضة بشكل عام، ولكن الفقر ينتشر بدرجة كبيرة في المناطق الريفية، وقد ارتفعت في تلك المنطقة وحدها معدلات الفقر بين عامي 2011 و 2015⁽¹⁶⁾.
- 16 - والمعلومات عن الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في البلدان التي توجد فيها أعداد أكبر من السكان الريفيين معلومات نادرة. وفي هايتي، وهي من أفقر بلدان العالم، تعاني الغالبية العظمى من سكان الأرياف من الفقر. ونصف عدد سكان الأرياف فقراء في جزر القمر، وقرابة نصف عدد سكان الأرياف فقراء في تيمور - ليشتي (انظر الشكل الثاني).
- 17 - وفي أمريكا اللاتينية، توقف إحراز تقدم في الحد من الفقر، بما في ذلك الفقر في المناطق الريفية، في السنوات القليلة الماضية. وفي إكوادور وباراغواي، شهد الفقر المدقع في الأرياف ازدياداً⁽¹⁷⁾. وتشمل البلدان التي تضم أعلى عدد ممن يعانون الفقر المدقع في الأرياف بوليفيا (دولة متعددة القوميات) والمكسيك وهندوراس. وهذه البلدان الثلاثة، إلى جانب إكوادور وبنما وبيرو، لديها معدلات فقر متوسط الشدة في الأرياف تزيد على 40 في المائة (انظر الشكل الرابع).

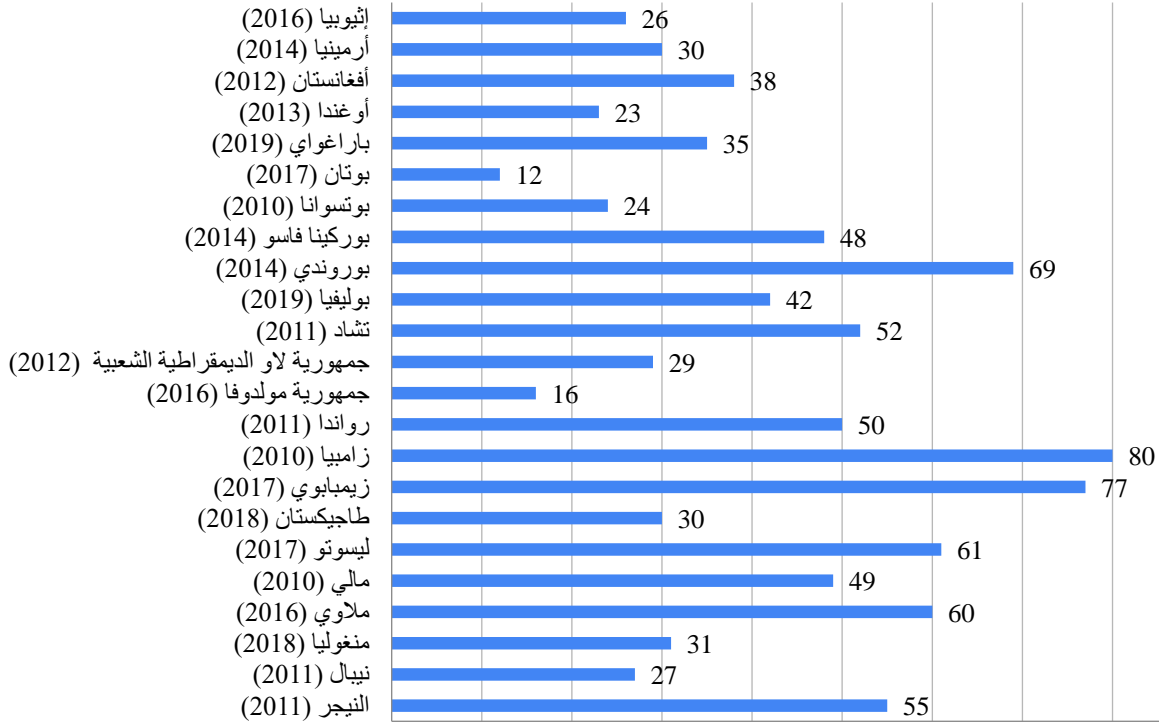
(15) وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج في الهند.

(16) Aziz Atamanov and Sharad Tandon, "Measuring regional poverty in MENA: update and remaining challenges", World Bank, 27 November 2018.

(17) استناداً إلى بيانات من مكاتب إحصائية وطنية، باستخدام خطوط الفقر المدقع على المستوى الوطني.

الشكل الأول

نسب أعداد الفقراء في المناطق الريفية عند خطوط الفقر الوطنية، البلدان غير الساحلية

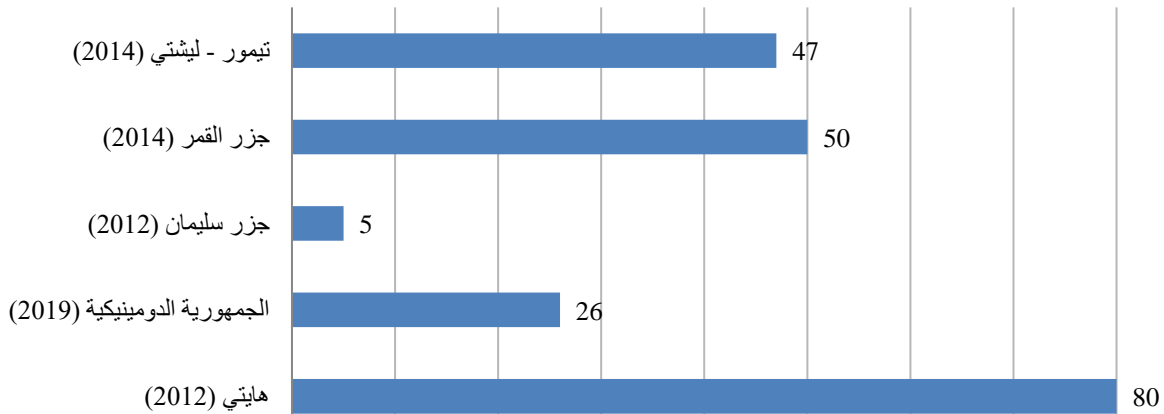


المصدر: المكاتب الإحصائية الوطنية.

ملاحظة: تبين الأرقام نسب الأعداد قبل تأثير جائحة كوفيد-19.

الشكل الثاني

نسب أعداد الفقراء في المناطق الريفية عند خطوط الفقر الوطنية، الدول الجزرية الصغيرة النامية

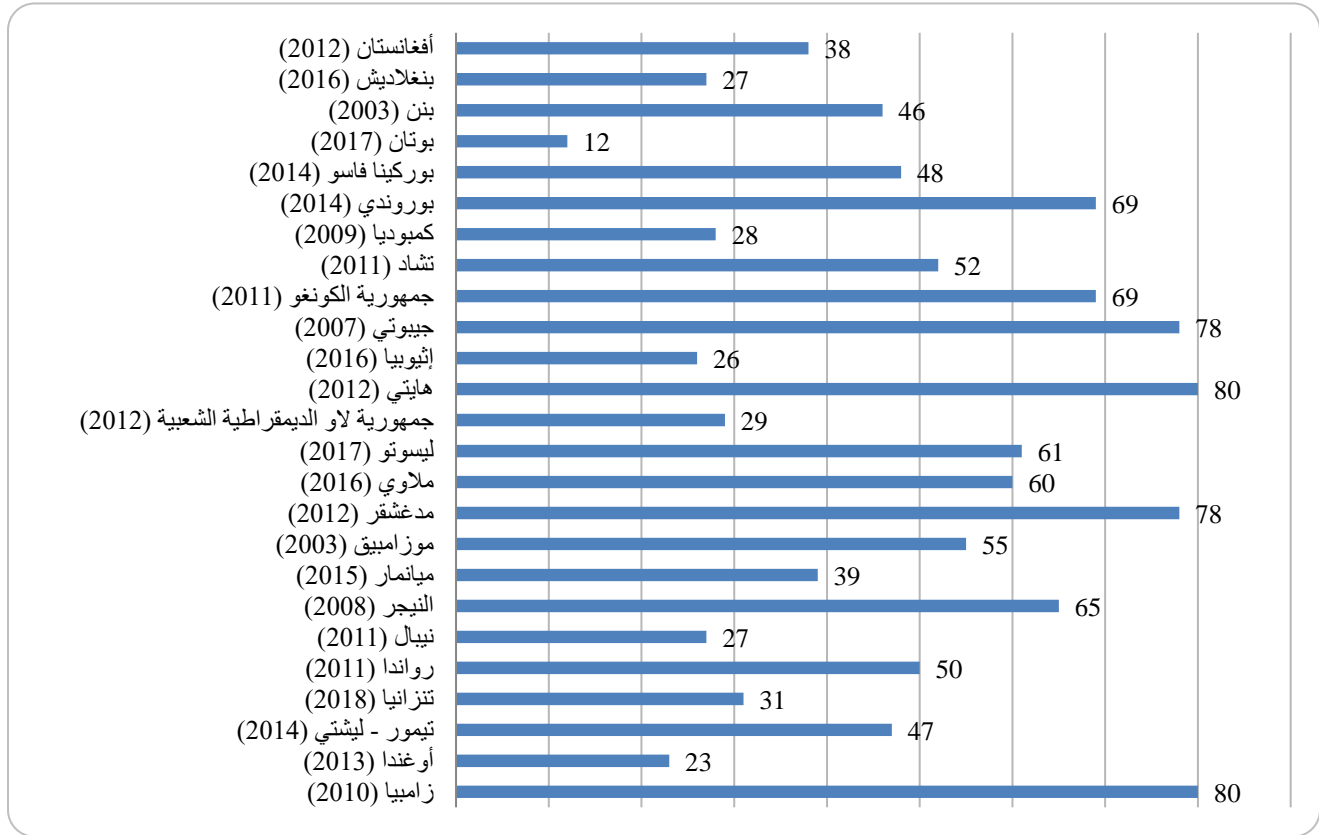


المصدر: المكاتب الإحصائية الوطنية.

ملاحظة: تبين الأرقام نسب الأعداد قبل تأثير جائحة كوفيد-19.

الشكل الثالث

نسب أعداد الفقراء في المناطق الريفية عند خطوط الفقر الوطنية، أقل البلدان نمواً

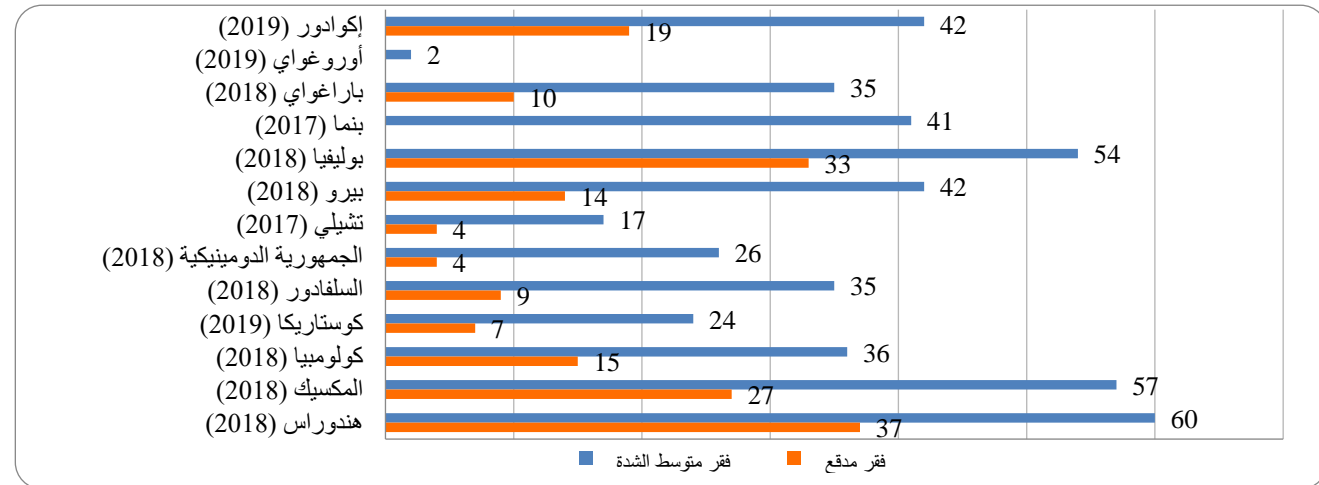


المصدر: المكاتب الإحصائية الوطنية.

ملاحظة: تبين الأرقام نسب الأعداد قبل تأثير جائحة كوفيد-19.

الشكل الرابع

نسب أعداد الفقراء في المناطق الريفية عند خطوط الفقر الوطنية، أمريكا اللاتينية



المصدر: المكاتب الإحصائية الوطنية.

ملاحظة: تبين الأرقام نسب الأعداد قبل تأثير جائحة كوفيد-19.

ثالثاً - الثغرات والتحديات في مجال القضاء على الفقر في الأرياف

ألف - الثغرات في البيانات

18 - لا يزال الحصول على معلومات منسقة عن فقر الأرياف على الصعيد العالمي يشكل تحدياً. ويوجد عدد من العقبات التي تحول دون الحصول على تقديرات عالمية قابلة للمقارنة. فعلى سبيل المثال، يختلف التعريف الرسمي لما هو حضري وريفي باختلاف البلد، مما يجعل مقارنات فقر الأرياف فيما بين البلدان أمراً صعباً.

19 - وعلى الصعيد الوطني، غالباً ما تكون التقديرات المتعلقة بالفقر غير مصنفة حسب الإقامة في المناطق الحضرية والريفية. والبيانات المطلوبة لإجراء قياسات أكثر تحديداً لفقر الأرياف غالباً ما لا يكون الكثير منها متوافراً و/أو لا يجمع بما يكفي من الانتظام. ولتغطية قطاعات فرعية محددة على نحو واف، بما في ذلك الأسر المعيشية الزراعية العاملة في الرعي ومصائد الأسماك والحراجه، سيلزم جمع بيانات تمثيلية عن تلك القطاعات في استقصاءات للأسر المعيشية أو في تعدادات زراعية.

20 - ونادراً ما تكون الاستقصاءات الوطنية للأسر المعيشية ممثلة بما يتجاوز المستوى الإداري الأول (مثل ولاية داخل بلد)، وبالتالي، فلا يمكن تقدير مستويات الفقر في مناطق أصغر، وبطريقة تعكس التغيرات الريفي في الخصائص المناخية الزراعية وسبل العيش، مما يحد من دقة توجيه التدخلات المتعلقة بالقضاء على الفقر. ويمكن التغلب على تلك التحديات بالقيام بشكل أكثر منهجية باستخدام أساليب إحصائية تجمع بين مصادر مختلفة للبيانات، بما في ذلك مصادر البيانات غير التقليدية ومصادر البيانات الضخمة (مثل بيانات الهاتف المحمول والبيانات الساتلية).

21 - وغالباً ما يفتقر جمع البيانات الإدارية لسكان الأرياف إلى الطابع المنهجي. وتشكل نظم تحديد الهوية أدوات قوية لتمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر من الوصول إلى البرامج، ومع ذلك فإن ما يقرب من 40 في المائة من البالغين في البلدان المنخفضة الدخل ليس لديهم شكل من أشكال بطاقة الهوية، مع ازدياد احتمال عدم حصول النساء والأشخاص الذين يعيشون في فقر على بطاقة هوية⁽¹⁸⁾. وعلى الصعيد العالمي، يبلغ عدد الأشخاص الذين ليس لديهم ما يثبت هويتهم القانونية نحو بليون شخص، كما يبلغ عدد حديثي الولادة الذين لا يسجلون سنوياً في جميع أنحاء العالم، وبالتالي لا يملكون هوية قانونية، حوالي 50 مليون مولود⁽¹⁹⁾.

22 - ودوائر الأحوال المدنية محدودة العدد، كما أنها، عند توافرها، غالباً ما تقتصر إلى المعلومات اللازمة لتوجيه تدخلات الإدماج الاقتصادي نحو غاياتها.

(18) World Bank, "Global ID coverage, barriers, and use by the numbers: insights from the ID4D-Findex Survey"

(19) United Nations, Statistical Commission, "Overview of the United Nations legal identity agenda",

background document for the fifty-first session of the Commission, New York, March 2020

[الأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، "لمحة عامة عن خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية" وثيقة معلومات أساسية للدورة الحادية

والخمسعين للجنة، نيويورك، آذار/مارس 2020].

باء - التعليم

23 - في السنوات الخمسين الماضية، شهد التعليم توسعا كبيرا. فقد زادت سنوات الدراسة التي يتمها الشخص البالغ العادي في البلدان النامية بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 1950 و 2010 - مرتفعة من سنتين إلى 7,2 سنوات⁽²⁰⁾. وصار من الأرجح الآن لفئات كانت مهمشة سابقا، ولا سيما الفتيات، أن تلتحق بمدارس ابتدائية؛ ومع ذلك، فإن احتمال إتمام الدراسة لا يزال منخفضا في بعض البلدان⁽²¹⁾. ولا يزال الإقصاء بسبب الفقر ونوع الجنس والأصل الإثني والإعاقة والمكان قائما. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يقل احتمال إتمام الفتيات الريفيات الفقيرات لتعليمهن بمعدل سبع مرات عن صبيان الحضر غير الفقراء، ويبلغ عدد الفتيات اللاتي هن في طريقهن إلى إتمام المرحلة الثانوية أقل من فتاة واحدة من كل 20 من أولئك الفتيات⁽²²⁾. ومن العقبات الأخرى الافتقار إلى مرافق ميسرة وإلى تعليم شامل للجميع بمن فيهم الطلاب ذوو الإعاقة، وإمكانية الوصول إلى اللغات، بما في ذلك لغات الشعوب الأصلية.

24 - ولا تزال مستويات التحصيل العلمي المنخفضة، إلى جانب ضآلة فرص اكتساب المهارات اللازمة للوظائف والتدريب أثناء العمل، تحد من فرص العمل للكثير من سكان الأرياف الباحثين عن عمل منتج. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يشكل انخفاض معدل التحصيل الدراسي وانخفاض جودة التعليم أحد العوامل الرئيسية التي تفسر بطء وتيرة التحول الهيكلي⁽²³⁾. وما زال من المستبعد أن يصل شباب الأرياف الأفارقة إلى مستويات عالية من التعليم مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية، ناهيك عن أقرانهم في القارات الأخرى⁽²⁴⁾. وهناك نقص في تنمية المهارات الموجهة نحو العمل، ولا سيما عمل الشباب، وهي مهارات لازمة للمساعدة على ربط سكان الأرياف بفرص الدخل الناشئة، بما في ذلك فرص الدخل المتعلقة بمنظومات الأغذية الزراعية الدائمة التغير⁽²⁵⁾.

25 - ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية. وأدى إغلاق المدارس في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بسبب مرض كوفيد-19 إلى تخلف طلبة الأرياف أكثر من أقرانهم في المناطق الحضرية. والواقع أن معظم الأشخاص غير المتصلين حاليا بالإنترنت والبالغ عددهم 3,9 بلايين نسمة يعيشون في مناطق ريفية، وهم أفقر وأقل تعليما، وعادة ما يكونون من النساء والفتيات (E/CN.6/2018/3).

26 - وللنقل الريفي والطرق الريفية دور هام في تيسير الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم والصحة، فضلا عن الوصول إلى الأسواق وفرص توليد الدخل. ويكون معدل الفقر مرتفعا

World Bank, *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise* (20) (Washington, D.C., 2018).

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

Arthur Mabiso and Rui Benfica, *The Narrative on Rural Youth and Economic Opportunities in Africa: Facts, Myths and Gaps*, International Fund for Agricultural Development Research Series, No. 61 (Rome, International Fund for Agricultural Development (IFAD), 2019).

(24) المرجع نفسه.

(25) المرجع نفسه.

في الأماكن التي تكون فيها إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية محدودة، وانخفاض إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية هو الأعلى في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى⁽²⁶⁾.

جيم - الصحة

27 - يعاني سكان الريف بدرجة أكبر من الأمراض الناجمة عن ضعف النظم الصحية والعوامل السلبية المحددة للصحة، ويحملون العبء الأكبر الذي تشكله الأمراض المدارية المهملة، بما في ذلك الملاريا⁽²⁷⁾. وفي ثلث البلدان الـ 47 المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي خضعت للدراسة، يزيد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية بمقدار 20 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي⁽²⁸⁾.

28 - ويتعرض الفقراء في المناطق الريفية كذلك بدرجة أكبر لخطر الإصابات المتصلة بالصحة المهنية؛ ويتعرض العاملون في قطاع الزراعة لضعف ما يتعرض له العاملون في القطاعات الأخرى من خطر الموت أثناء العمل⁽²⁹⁾. فهم معرضون بوجه خاص لخطر الإصابة بأمراض حيوانية المصدر⁽³⁰⁾.

29 - ويواجه الفقراء في المناطق الريفية تحديات أكبر في سبيل الحصول على الخدمات الصحية⁽³¹⁾، ولا سيما في البلدان النامية. وبالمقارنة مع المناطق الحضرية، تتسم المناطق الريفية بأن خدمات الرعاية الأولية فيها أقل عددا وكفاءة، وأن نظم الإحالة بها أضعف، ولاتوجد بها أعداد كافية من الأخصائيين الصحيين ذوي الخبرة والمؤهلين، بمن فيهم الأطباء⁽³²⁾ وكوادر التمريض⁽³³⁾، وتتسم ظروف عمل العاملين في مجال الصحة العامة بأنها أكثر سوءا في ظل عدم كفاية الضمان الاجتماعي، ووجود قصور في شبكات المختبرات، وعدم ارتقاء الإجراءات المتخذة بين القطاعات لدعم الصحة إلى المستوى المطلوب، وكلها

(26) World Bank, "World measuring rural access: update 2017/18", Washington D.C., February 2019

(27) Jens Aagaard-Hansen and Claire Lise Chagnat, "Neglected tropical diseases: equity and social determinants", in *Equity, Social Determinants and Public Health Programmes*, Erik Blas and Anand Sivasankara Kurup, eds. (Geneva, World Health Organization, 2010)

(28) WHO, *World Health Statistics 2020: Monitoring Health for the SDGs, Sustainable Development Goals* (Geneva, 2020)

(29) ILO, "Promoting rural development through occupational safety and health", rural policy brief, Geneva, 2013

(30) Delia Grace and others, *Mapping of Poverty and Likely Zoonoses Hotspots: Zoonoses Project 4 - Report to the Department for International Development, United Kingdom* (Kenya, International Livestock Research Institute, 2012)

(31) Isolde Sommer and others, "Socioeconomic inequalities in non-communicable diseases and their risk factors: an overview of systematic reviews", *BioMed Central Public Health*, vol. 15, No. 914 (2015)

(32) WHO, *Increasing Access to Health Workers in Remote and Rural Areas through Improved Retention: Global Policy Recommendations* (Geneva, 2010)

(33) منظمة الصحة العالمية، حالة التمريض في العالم 2020: الاستثمار في التعليم والوظائف والمهارات القيادية (جنيف، 2020).

عوامل تؤدي معاً إلى تقويض صحة الفقراء في المناطق الريفية⁽³⁴⁾. ولاتستثنى من ذلك الشعوب الأصلية التي تعيش في مناطق نائية.

30 - وفيما يتعلق بالمحددات الرئيسية للصحة، يعيش نحو 8 من كل 10 أشخاص لا يحصلون على خدمات مياه الشرب الأساسية على مستوى العالم في مناطق ريفية، ويعيش 7 من كل 10 أشخاص لانتوافر لديهم خدمات الصرف الصحي الأساسية في مناطق ريفية أيضاً⁽³⁵⁾.

دال - الأمن الغذائي والتغذية

31 - ثمة ارتباط لا ينفصم بين الفقر والجوع. فالقفر يعوق حصول الفقراء على نظام غذائي صحي ومأمون ومغذ، وهو دافع رئيسي لاستمرار الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. والجوع ونقص التغذية يديمان الفقر المدقع، ويحدان من إنتاجية العمل، ويرغمان الأسر على التركيز على البقاء على قيد الحياة على المدى القريب بدلاً من التفكير في استراتيجيات أطول أجلاً.

32 - ويؤثر الجوع على مستقبل الأطفال من خلال ما يسببه من صعوبات في التعلم، وتدهور في الحالة الصحية، ونقص في النمو، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والعائدات على مدى العمر. وفي الأسر المعيشية الأكثر فقراً، يزداد تعرض الأطفال للإصابة بالتقزم⁽³⁶⁾، الذي يشكل عائقاً أمام الحراك الاقتصادي عبر الأجيال. ومن المفارقات أن العمال الزراعيين، سواء العاملين بأجر أو الذين يعملون لحسابهم الخاص، هم في كثير من الأحيان من بين أفقر الناس وأكثرهم افتقاراً إلى الأمن الغذائي في الوقت الذي تقع فيه على عاتقهم مسؤولية إطعام العالم⁽³⁷⁾.

33 - وبعد عقود من الانخفاض المطرد، عاد معدل انتشار نقص التغذية في عام 2015 إلى مستوى يقل قليلاً عن 11 في المائة، مع تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع⁽³⁸⁾. ومن المتوقع أن يستمر الجوع في الازدياد نتيجة لجائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من تباطؤ اقتصادي. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان المستوردة الصافية للأغذية سيزداد بمقدار 14,4 مليون نسمة ليصل إلى 80,3 مليون نسمة في ظل سيناريوهات

(34) ILO, *Global Evidence on Inequities in Rural Health Protection: New Data on Rural Deficits in Health Coverage for 174 Countries*, Extension of Social Security Series, No. 47, Xenia Scheil-Adlung, ed. (Geneva, 2015).

(35) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية، التقدم المحرز في مجال مياه الشرب والإصحاح والنظافة العامة في المنازل 2000-2017: مع تركيز خاص على أوجه عدم المساواة (نيويورك، 2019).

(36) Ambar Narayan and others, *Fair Progress? Economic Mobility across Generations around the World* (Washington D.C., World Bank, 2018).

(37) ILO, *World Employment Social Outlook 2016: Transforming Jobs to End Poverty* (Geneva, 2016), p. 15.

(38) FAO, WHO, UNICEF, IFAD and the World Food Programme, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding against Economic Slowdowns* (Rome, FAO, 2019).

انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين نقطتين و 10 نقاط مئوية في جميع البلدان، وسيحدث معظم هذه الزيادة في البلدان المنخفضة الدخل⁽³⁹⁾.

هاء - إدماج الفئات التي تعيش في أوضاع هشّة

34 - تواجه المرأة الريفية أكبر قدر من أوجه عدم المساواة والحرمان، في مجالات تشمل التعليم، والحصول على الرعاية الصحية، وملكية الأصول والتحكم فيها، والمشاركة في العمل والحصول على الأجور، والوصول إلى الخدمات والتكنولوجيات، فضلا عن المشاركة في صنع القرار. وتحول رداة نوعية الخدمات العامة والهياكل الأساسية الريفية، إلى جانب الأعراف الاجتماعية والثقافية التمييزية، دون تحقيق النساء في المناطق الريفية كامل إمكاناتهن بوصفهن صانعات تغيير اجتماعي - اقتصادي. وأدت الجائحة الراهنة كذلك إلى تفاقم العنف ضد المرأة.

35 - وتعمل النساء الريفيات في كثير من الأحيان بدون أجر - في المنزل، حيث يقدمن الرعاية غير المدفوعة الأجر للأطفال والمسنين، وفي الأرض. ولا يتم الإبلاغ عن مساهماتهن المتعددة في الاقتصاد في كثير من الأحيان. ويشكل الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي والائتمانات وغيرها من الأصول، وفي أعمال الرعاية، أحد السياسات الرئيسية الرامية إلى القضاء على الفقر في المناطق الريفية، بالإضافة إلى تيسير حصول الفتيات الريفيات على الخدمات الصحية والتعليم.

36 - وتمثل الشعوب الأصلية 18,7 في المائة من فقراء العالم المعتمدين، بينما يشكل سكانها 9,3 في المائة من سكان العالم. وعلى الصعيد العالمي، يفوق احتمال تعرض أبناء الشعوب الأصلية في المناطق الريفية للفقر المدقع ضعف احتمال تعرض السكان غير الأصليين له⁽⁴⁰⁾. وكثيرا ما تعاني الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم من الحرمان الشديد بسبب التفاوتات الكبيرة في نماء الطفولة، والتميز الاجتماعي، والعنف، وسياسات الإدماج في نظم التعليم والصحة، والعوائق اللغوية، ونزع ملكية الأراضي، والحرمان من الحقوق في الأراضي⁽⁴¹⁾.

37 - ويوجد العمال المهاجرون في المناطق الريفية، بمن فيهم العمال الموسميون، واللاجئون بين أكثر سكان الريف ضعفا، وغالبا ما لا يظهرون في الإحصاءات والسياسات الوطنية. وعلى الصعيد العالمي، يعمل ما يقرب من 11 في المائة من العمال المهاجرين في الزراعة⁽⁴²⁾. ويعمل العديد من المهاجرين، ولا سيما في المناطق الريفية، في إطار ترتيبات غير رسمية أو عرضية، ويتعرضون للاستغلال، وكثيرا ما يعيشون دون الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وتأمين الدخل.

FAO, "COVID-19 global economic recession: avoiding hunger must be at the centre of the economic stimulus", policy brief, Rome, 24 April 2020 (39)

ILO, *Implementing the ILO Indigenous and Tribal Peoples Convention No. 169: Towards an Inclusive, Sustainable and Just Future* (Geneva, 2019) (40)

Leaving No One Behind: The Imperative of Inclusive Development - Report on the World Social Situation 2016 (United Nations publication, Sales No. E.16.IV.1) (41)

ILO, *ILO Global Estimates on Migrant Workers: Results and Methodology - Special Focus on Migrant Domestic Workers* (Geneva, 2015) (42)

واو - التنمية الزراعية وسبل كسب الرزق في المناطق الريفية

38 - يعمل في الزراعة على مستوى العالم نحو 76 في المائة من العمال الريفيين الذين يعانون من الفقر المدقع و 60 في المائة من الذين يعانون من فقر متوسط الشدة⁽⁴³⁾. فالزراعة هي العمود الفقري للاقتصادات الريفية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، ولذا فهي القطاع الاقتصادي الرائد المسؤول عن الحد من الفقر في المناطق الريفية. بيد أن حجم دورها يتوقف على خصائص البلدان وأقاليمها⁽⁴⁴⁾، وعلى القدرة على إيجاد فرص عمل للفئات الأشد فقراً، وعلى قدرة الفقراء على زيادة عائدات أصولهم داخل هذا القطاع، من قبيل الأرض والعمل.

39 - ويعتمد كثير من فقراء المناطق الريفية في كسب رزقهم على الرعي أو الغابات أو مصائد الأسماك. وقد تقوضت سبل العيش الرعوية بسبب عقود من التهميش الناتج عن عمليات صنع القرار في مجال السياسات والاستثمار، والعنف والتشريد، فضلاً عن عدم تأمين حقوق الحيازة وإمكانية الحصول عليها، بالرغم من أن الرعي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في بعض البلدان الأفريقية بنسبة تصل إلى 80 في المائة⁽⁴⁵⁾.

40 - وعادة ما يوجد السكان المعتمدون على الغابات، وكثير منهم من الشعوب الأصلية، في مناطق ريفية نائية يصعب الوصول إليها، وتتسم بانخفاض الكثافة السكانية، وانخفاض مستويات تنمية الأسواق، وعدم كفاية فرص الاستفادة من المنافع العامة والخدمات الاجتماعية. وهم يعانون أيضاً من التعدي المتزايد على أراضيهم. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن نحو 40 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية يعيشون في مناطق الغابات والسافانا⁽⁴⁶⁾. كما أن 90 في المائة من الـ 120 مليون شخص الذين يشاركون في أنشطة مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم هم من صغار الصيادين والعمالين في مجال صيد الأسماك⁽⁴⁷⁾. ويتعرض الصيادون لمخاطر عالية في مجال عملهم ولظروف عمل سيئة، وكثيراً ما لا تتاح لهم سبل الحصول على الحماية الاجتماعية أو الدعم خلال موسم حظر الصيد.

41 - أما البلدان التي تعتمد على بضع سلع زراعية أساسية تستخدم لأغراض التصدير ولا تربطها ببقية الاقتصاد سوى روابط محدودة، فإنها تميل إلى الاستثمار بنسبة أقل في رأس المال البشري، مما يحد من انتقال العمال الريفيين من القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تعالج السياسات حالات إخفاق الأسواق التي يواجهها المزارعون الفقراء وتحد من قدرتهم

(43) Castañeda and others, "Who are the poor in the developing world?"

(44) Stefan Dercon, "Rural poverty: old challenges in new contexts", *The World Bank Research Observer*, vol. 24, No. 1 (February 2009).

(45) International Union for Conservation of Nature, "Nomadism benefits the economy, new study shows", 6 February 2007 www.iucn.org/content/nomadism-benefits-economy-new-study-shows يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط

(46) Ana Paula de la O Campos and others, *Ending Extreme Poverty in Rural Areas: Sustaining Livelihoods to Leave No One Behind* (Rome, FAO, 2018)

(47) World Bank, *Hidden Harvest: The Global Contribution of Capture Fisheries – Economic and Sector Work*, Report No. 66469-GLB (2012)

الإنتاجية، بما في ذلك إمكانية الحصول على الخدمات الريفية/الزراعية، والوصول إلى الأسواق، والحصول على الائتمان، والتأمين، وتوافر الطرق والهياكل الأساسية، والاتصال بالإنترنت.

42 - ولاتشمل سلاسل القيمة الغذائية الزراعية الفقراء بالضرورة. وهي قادرة على إيجاد فرص عمل لائقة بأجر (في مجالات من قبيل تجهيز وتغليف السلع الأساسية الكثيفة العمالة، كما هو الحال في مجال البستنة) أو خلق طلب على إنتاج المزارعين الفقراء و/أو خدماتهم؛ ومع ذلك، كثيراً ما تكون هناك حاجة إلى أحكام صريحة لتيسير مشاركة الفقراء. وكثيراً ما تخلو عملية تطوير سلاسل القيمة من دعم إدارة المخاطر ونقل الأصول والمهارات إلى المنتجين الفقراء. والابتكار التكنولوجي الذي تحققه عملية تطوير سلاسل القيمة ليس دائماً محايداً أو كثيف العمالة بدرجة تكفي لأن يكون شاملاً للجميع⁽⁴⁸⁾. وعلاوة على ذلك، تعود الزراعة التعاقدية على الأرجح بالنفع على المزارعين غير الفقراء الذين لديهم القدرة على التكيف مع متطلبات الجودة والإنتاج.

زاي - العمل اللائق والاقتصاد غير الزراعي

43 - يعمل فقراء المناطق الريفية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في أحيان كثيرة في وظائف غير نظامية ومنخفضة الإنتاجية، ولا تتوافر لديهم سوى فرص محدودة للحصول على عمل لائق. ولم تعط عمليات التحول الاقتصادي أولوية تذكر للسياسات والأنظمة الرامية إلى تشجيع الانتقال من العمل غير النظامي إلى العمل النظامي، مما أدى إلى ارتفاع معدل العمالة غير النظامية.

44 - ويرجح أن يكون عدد العاملين في الوظائف غير النظامية في المناطق الريفية ضعف عددهم في المناطق الحضرية تقريباً. وتشير التقديرات إلى أن معدل العمل غير النظامي في قطاع الزراعة يزيد عن 90 في المائة⁽⁴⁹⁾. ولا يزيد احتمال حصول الشباب في المناطق الريفية على عقود عمل على ثلث احتمال حصول نظرائهم في المناطق الحضرية على مثل هذه العقود، كما يزيد احتمال تواجدهم في قطاع العمل العرضي بأجر وبدون عقود عن 40 في المائة مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية⁽⁵⁰⁾. وكثير من العمال غير النظاميين فقراء ولكنهم ليسوا فقراء بدرجة تؤهلهم للحصول على المساعدة الاجتماعية، عندما تكون متاحة.

45 - ويتركز أكثر من 70 في المائة من عمل الأطفال على مستوى العالم في القطاع الزراعي⁽⁵¹⁾، مما يعرض صحة الأطفال وتعليمهم وأفاقهم الاقتصادية في المستقبل للخطر. ويؤدي غياب التعليم الجيد، والبرامج الغذائية المدرسية والخدمات العامة، والحوافز المتعلقة باستثمارات رأس المال البشري، والدعم المالي للأسر المعيشية التي تعاني من ضيق سبل الحصول على العمل إلى تقويض جهود القضاء على عمل الأطفال في المناطق الريفية.

46 - ويشترك فقراء الريف كذلك في أنشطة غير زراعية. ويعمل تقريباً واحد من كل أربعة فقراء معدمين واثنان من كل خمسة يعانون من فقر متوسط الشدة في أعمال تقع خارج نطاق القطاع الزراعي في المناطق

(48) Dercon, "Rural poverty: old challenges in new contexts"

(49) ILO, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*, 3rd ed. (Geneva, 2018)

(50) المرجع نفسه.

(51) ILO, *Global Estimates of Child Labour: Results and Trends, 2012–2016* (Geneva, 2017)

الريفية⁽⁵²⁾. ولم تؤكد استراتيجيات القضاء على الفقر في المناطق الريفية بالقدر الكافي على وضع سياسات تهدف إلى دعم استحداث أنشطة غير زراعية في المناطق الريفية، وذلك بطرق من بينها تيسير إقامة روابط سوقية مع المناطق الحضرية. ويمكن أن يؤدي اتباع نهج إقليمي إزاء تطوير النظم الغذائية وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والسياحة إلى إيجاد مصادر إضافية لتشغيل فئات تشمل الفقراء من النساء والشباب.

حاء - نظم وتدابير الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية

47 - لا يحصل معظم من يعيشون في المناطق الريفية على الحماية الاجتماعية⁽⁵³⁾، أو لا يحصلون إلا على النزر اليسير من هذه الحماية، التي تشكل آلية رئيسية للحد من الفقر ومنعه من خلال تمكين الأسر المعيشية الفقيرة من إدارة المخاطر، وبناء القدرة على الصمود في أوقات الأزمات، والاستثمار في الإنتاج الزراعي، وتعزيز اندماجها الاقتصادي وقدرتها على الحصول على الخدمات.

48 - وعلى الرغم من التقدم الذي تشهده تغطية الحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي، تبين تقديرات ما قبل جائحة كوفيد-19 أن 44 في المائة فقط من سكان العالم يحصلون على شكل واحد على الأقل من أشكال الحماية الاجتماعية⁽⁵⁴⁾ وأن 29 في المائة فقط من سكان العالم يحصلون على الضمان الاجتماعي الشامل⁽⁵⁵⁾. وما زالت التغطية متعثرة في المناطق الريفية نتيجة لوجود عوائق مادية، وقانونية، ومالية وإدارية محددة ما زالت تقوض نطاق تغطية برامج وخدمات الحماية الاجتماعية⁽⁵⁶⁾.

49 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية بدرجة كبيرة جدا من أجل تخفيف أثر الأزمة. ففي 23 نيسان/أبريل 2020، كان 195 بلدا قد اعتمد ما مجموعه 1 024 تدبيرا من تدابير الحماية الاجتماعية من أجل التصدي للأزمة⁽⁵⁷⁾. واعتمدت تدابير للتأمين الاجتماعي أو تم التوسع فيها خارج نطاقها المعتاد، لتشمل فئات من بينها العمال غير النظاميين⁽⁵⁸⁾.

50 - ورغم ما أحرز من تقدم في الآونة الأخيرة، ما زال معظم خطط الحماية الاجتماعية في البلدان النامية لا يستند إلى تشريعات، بل إن ما يستند منها إلى تشريعات يتعلق أساساً باستحقاقات التأمين الاجتماعي، التي تميل إلى استبعاد العمال غير النظاميين، بمن فيهم العمال الزراعيون، وصيادو الأسماك،

(52) Castañeda and others, "Who are the poor in the developing world?"

(53) ILO, "Extending social protection to the rural economy: decent work in the rural economy - policy guidance notes", Geneva, 2019.

(54) World Bank, Atlas of Social Protection Indicators of Resilience and Equity (ASPIRE) database. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.worldbank.org/en/data/datatopics/aspire (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2020).

(55) ILO, *Universal Social Protection for Human Dignity, Social Justice and Sustainable Development* (Geneva, 2019).

(56) FAO, *The State of Food and Agriculture: Social Protection and Agriculture – Breaking the Cycle of Rural Poverty* (Rome, 2015).

(57) Ugo Gentilini and others, "Social protection and jobs responses to COVID-19: a real-time review of country measures", version 11, 12 June 2020 (World Bank).

(58) المرجع نفسه.

والعاملون في مجال الغابات، والعمال المؤقتون⁽⁵⁹⁾. وتشمل العوائق الإضافية التي تحول دون توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية انخفاض قدرة العمال على سداد الاشتراكات، وعدم كفاية نظم الأمن، وعدم التأقلم مع الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي وتغيره، والافتقار العام إلى الوعي بنظام الحماية الاجتماعية وعدم توافر معلومات عنه⁽⁶⁰⁾. وهناك حاجة إلى حماية اجتماعية أكثر ملاءمة وأفضل تكيفا مع مختلف المخاطر وطبيعة المهن الريفية في القرى⁽⁶¹⁾.

طاء - الشمول المالي

51 - كثيراً ما يعني عدم حصول فقراء الريف على الائتمان أو التأمين الاشتغال بأنشطة اقتصادية تنطوي على قدر أقل من المجازفة ولكنها تدر عائدات أقل، أو اختيار استراتيجيات سلبية للمواجهة، بما في ذلك استفاد الأصول وقلة الاستثمار في رأس المال البشري. وللحصول على السيولة وإدارة المخاطر، يفترض الفقراء من مصادر غير رسمية ويشغلون بعمل عرضي بأجر. وبالنسبة للعديد من الأسر المعيشية الريفية، تشكل الهجرة أيضاً استراتيجية لكسب الرزق من أجل إدارة المخاطر ورفع مستويات المعيشة⁽⁶²⁾.

52 - والزراعة نشاط ينطوي بحكم طبيعته على المجازفة، وتتزايد هذه المجازفة مع تغير المناخ. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن معظم الأسر المعيشية الزراعية التي تعاني من سوء المحصول أو فقدان كبير للماشية تتحمل بنفسها جميع المخاطر المالية⁽⁶³⁾. ولا يزال التأمين الزراعي محدوداً، إذ لا يستفيد منه سوى 19 في المائة من صغار المنتجين في البلدان النامية⁽⁶⁴⁾. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يقل معدل التغطية عن 3 في المائة⁽⁶⁵⁾.

53 - وإضافة إلى الحماية الاجتماعية، يمكن لآليات الشمول المالي أن تساعد من يعيشون في فقر على إدارة المخاطر بطريقة أفضل. غير أن سكان المناطق الحضرية تتاح لهم إمكانية للحصول على التمويل أوسع نطاقاً مما يتاح للمجتمعات الريفية، ولا يزال عدد كبير من سكان الريف محرومين من الخدمات المصرفية، وليس لهم حسابات في مؤسسة مالية أو حسابات توفّر عن طريق مقدم لخدمات الأموال

(59) Andrew Mundalo Allieu and Ana Ocampo, *On the Path to Universal Coverage: Identifying and Lifting Barriers of Access to Social Protection for Rural Populations* (صدر قريباً).

(60) المرجع نفسه.

(61) المرجع نفسه.

(62) معلومات مستمدة من دليل مشترك بين المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدماج الهجرة في خطط التنمية الريفية وسياساتها وبرامجها، وضع في إطار مشروع متعلق بتعميم مراعاة الهجرة في التعاون والتنمية الدوليين.

(63) Asli Demirgüç-Kunt and others, *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(64) ISF Advisors, "Protecting growing prosperity: agricultural insurance in the developing world", September 2018.

(65) المرجع نفسه.

المتنقلة⁽⁶⁶⁾، مما يمكن أن يسهل الحصول على الحماية الاجتماعية والدعم الائتماني. وتعاني المرأة الريفية من قيود أشد في الحصول على الخدمات المالية⁽⁶⁷⁾.

ياء - نوازل الطقس وتغير المناخ

54 - تؤثر نوازل الطقس بشكل غير متناسب على فقراء الريف، إذ تعتمد غالبيتهم على الأنشطة الزراعية التي تركز على الموارد الطبيعية وتحتاج إلى مناخ مؤات يمكن التنبؤ به. وتؤثر الأحوال الجوية الشديدة والصدمات الطبيعية الأخرى أيضاً على الصحة وإمكانية الحصول على المياه والأمن الغذائي، وتؤدي إلى فقدان الثروات الضئيلة أصلاً من خلال الإضرار بالبنية التحتية والثروة الحيوانية وتآكل الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية.

55 - ومن المرجح أن يؤثر تغير المناخ تأثيراً غير متناسب على أقل البلدان نمواً، حيث تشكل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موضع قلق خاص. وي طرح تغير المناخ تحديات هائلة أمام صغار المزارعين والأسر المزارعة والرعاة والشعوب المعتمدة على الغابات⁽⁶⁸⁾، ويؤثر على صائدي الأسماك ومجتمعاتهم المحلية⁽⁶⁹⁾. كما يواجه فقراء الريف مزيداً من الصعوبات في التكيف مع تغير المناخ بسبب قلة القدرة الاستثمارية على التنوع أو على اعتماد التكنولوجيات المقاومة للمناخ.

56 - وتتطلب أوجه التآزر بين العمل المتعلق بتغير المناخ والقضاء على الفقر والمفاضلات بين الاثنين مزيداً من الاهتمام⁽⁷⁰⁾. وقد دعت المبادرات العالمية في مجال التصدي لتغير المناخ إلى إدخال تغييرات رئيسية على نظم الزراعة والأغذية. وستؤثر هذه التغييرات على سبل عيش فقراء الريف، بمن فيهم السكان الأصليون، الذين يعتمدون على الزراعة والنظم الغذائية، كما ستؤثر على أسعار الأغذية التي يستهلكونها.

كاف - المؤسسات الريفية

57 - تحظى المؤسسات القوية على الصعيدين الوطني والجهوي، بما في ذلك القطاع العام والخاص، ومنظمات صغار المنتجين، والمجتمع المدني، بأهمية أساسية للقضاء على الفقر في المناطق الريفية. فهذه المؤسسات تقدم الخدمات، وتعزز إدارة الموارد الطبيعية وإمكانية الحصول عليها، وتوفر المعلومات

(66) في عام 2017، كان حوالي 1,7 بليون شخص بالغ لا يزالون محرومين من الخدمات المصرفية (Asli Demirtüç-Kunt and others, *The Global Findex Database 2017*).

(67) FAO, "Women's access to rural finance: challenges and opportunities", Rome, 2019.

(68) Anthony Charles, Daniela Kalikoski and Alison Macnaughton, *Addressing the Climate Change and Poverty Nexus: A Coordinated Approach in the Context of the 2030 Agenda and the Paris Agreement* (Rome, FAO, 2019).

(69) المرجع نفسه.

(70) المرجع نفسه.

والمعارف، وتيسر الوصول إلى المدخلات والأسواق (عن طريق التجميع مثلا) وتدعم مشاركة مختلف فئات سكان المناطق الريفية في وضع السياسات⁽⁷¹⁾.

58 - وفي كثير من الأحيان، لا توجد مؤسسات قوية - عادلة وديمقراطية وشفافة وشاملة وذات كفاءة - حيثما تشتد الحاجة إليها. وغالبا ما توجه السياسات والاستثمارات من الأعلى، ولا تلبى احتياجات الناس على الأرض. ومما يعوق مشاركة المنظمات المحلية والمجتمعات الريفية وسكان المناطق الريفية مشاركة فعالة كأصحاب حقوق ضعف المؤسسات المحلية واختلال توازن القوى⁽⁷²⁾. ولا تزال استثمارات الحكومات والشركاء الإنمائيين في قدرة المنظمات المحلية على تحديد مساراتها الإنمائية وإحداث تغيير تحولي غير كافية.

59 - ولا يزال يتعين بذل مزيد من الجهد لتعزيز المؤسسات على الأرض؛ ويمكن لعمليات التشخيص الاستراتيجية بشأن المسائل التي يتعين حلها، والآليات الفعالة لمساءلة واضعي السياسات والبيانات والمعلومات الصحيحة أن تيسر الجهود المشتركة بين الجهات المعنية والتصدي لعدم اتساق السياسات وعدم تنسيقها⁽⁷³⁾.

لام - تمويل القضاء على الفقر في الأرياف واتساق السياسات

60 - نظرا لعظم وإلحاح تحدي القضاء على الفقر في الأرياف من أجل تنفيذ خطة عام 2030، يلزم تعبئة الموارد العامة المحلية والتمويل الخاص المحلي والدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية الدولية. وكثيرا ما يؤدي الافتقار إلى الموارد الكافية لبناء القدرات الإنتاجية وتوسيع نطاقها، ولتمويل الاستثمارات الموجهة لتلبية الاحتياجات الخاصة للناس، إلى تفويض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في المناطق الريفية.

61 - ولا تزال فجوات التمويل كبيرة في مجالات التعليم والصحة والزراعة والبنية التحتية والحصول على التمويل، وكلها قطاعات لها أكبر الأثر في القضاء على الفقر في المناطق الريفية. وسيتطلب توفير فرص كافية للحصول على التعليم قبل الابتدائي في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى ما قدره 44 بليون دولار سنويا بحلول عام 2030⁽⁷⁴⁾. ولتلبية الطلب على الأغذية الذي يتوقع أن يزداد بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050، يلزم استثمار ما لا يقل عن 83 بليون دولار سنويا⁽⁷⁵⁾. كما لا يزال تمويل الاستثمارات اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه دون المستوى المطلوب.

62 - وما زالت القدرة على تحمل الديون تحديا قائما، حيث إن حوالي 33 بلدا من أقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى إما تعاني من ضائقة الديون⁽⁷⁶⁾ أو تتعرض لها بشدة، مما يعوق قدرتها على

(71) FAO, IFAD and the Ministry of Agriculture, Food, Fisheries, Rural Affairs and Spatial Planning of France, *Good Practices in Building Innovative Rural Institutions to Increase Food Security: Case Studies* (Rome, 2012).

(72) المرجع نفسه.

(73) FAO, *New Directions for Inclusive Pluralistic Service Systems: Report of FAO Expert Consultation* (Rome, 2016).

(74) UNICEF, *Every Child Learns: UNICEF Education Strategy 2019–2030* (New York, September 2019).

(75) FAO, "How to feed the world in 2050", Rome, 2009.

(76) قائمة صندوق النقد الدولي بتحليلات القدرة على تحمل الديون للبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. متاحة عبر الرابط التالي: www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf.

الاستثمار في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى البلدان أيضا أن تستفيد من التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتهيئة الفرص التي تسهم في القضاء على الفقر، والانخراط في شراكات بين الجهات المعنية المتعددة من أجل زيادة فرص الحصول على التمويل والمعرفة والموارد، كي يكون لتدخلاتها أثر أكبر وأكثر استدامة.

رابعاً - القضاء على الفقر في المناطق الريفية في سياق عقد عمل الأمين العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

63 - يتيح عقد العمل فرصة لكفالة وفاء خطة عام 2030 بوعدها بعدم ترك أحد وراء الركب وضمان تعافي الكوكب. وسيكون مقياس نجاحها قدرتها على تحقيق تحسينات ملموسة في حياة الناس، بما في ذلك في المناطق الريفية والناحية، وبناء آليات مستدامة تمنع الناس من الوقوع مرة أخرى في هوة الفقر.

64 - ونظرا للدمار المنقطع النظير الذي أطلقته جائحة كوفيد-19، وضعت منظومة الأمم المتحدة على وجه السرعة إطارا اجتماعيا - اقتصاديا للعمل معا على تكثيف جهودها ومساعدة البلدان الأعضاء والمجتمعات على التعافي بشكل أفضل وبناء عالم أوفر صحة وأكثر عدلا واستدامة وقدرة على الصمود⁽⁷⁷⁾.

65 - ولا بد من أن تكون مكافحة الفقر جهدا مشتركا. والقطاع العام مسؤول عن تصميم وتنسيق سياسات مبتكرة وشاملة ذات رؤى وأهداف واضحة، وتعبئة التمويل وأصحاب المصلحة، والعمل في شراكات مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص، وتطوير أسواق أكثر عدلا واستدامة، وضمان احترام حقوق الإنسان.

66 - وينبغي توجيه جهود منسقة أقوى فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والجهات الفاعلة من غير الدول نحو تنفيذ سياسات وأهداف وطنية شاملة للجميع، وتعزيز رؤية طويلة الأجل للتحوّل والازدهار والاستدامة. ولئن كان الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات فورية، من المرجح أن تتحقق مكاسب كبيرة في الأجلين المتوسط والطويل. والاتساق والتفاني في الجهود والدعم أمران أساسيان لعدم ترك أحد خلف الركب. ويتعين على كيانات الأمم المتحدة أن تسعى معا إلى تجديد التركيز على المناطق الريفية، مع الاعتراف بإمكانات سكان الريف ومنظمتهم في مجال المشاركة والإسهام في التنمية المستدامة.

67 - وسيتعين على قطاع العمل الإنساني أن يدعم سبل كسب الرزق ويعمل على تعزيز النمو المحلي عن طريق ربط مساعده في بناء المؤسسات المحلية، والبنية التحتية، والمؤسسات الريفية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات، والمهارات والقدرات في مجال الخدمات الأساسية، ربطا أفضل بالجهود الإنمائية الرامية إلى بناء القدرات على الصعيد القطري، كلما أمكن ذلك. وعلى هذا الأساس، ينبغي تشجيع وتعزيز الشراكات التي تعزز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

68 - ولإنتاج البيانات الجيدة والمجدية وتحليلها أهمية أساسية في تعزيز المعرفة العالمية بشأن الطبيعة الخاصة للمناطق الريفية، لا سيما تلك المتصلة بمختلف الخصائص الإيكولوجية الزراعية والسكانية. وسيكون الابتكار التكنولوجي في إنتاج البيانات والتحليلات وتجميعها أمرا أساسيا.

(77) الأمم المتحدة، إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19 (نيسان/أبريل 2020).

69 - وينبغي الاعتراف بنطاق تحدي القضاء على الفقر ومعالجة أسبابه الجذرية على وجه الاستعجال. ولا يزال النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، الذي يبدأ عادة في قطاع الزراعة، يشكل العمود الفقري للقضاء على الفقر، لا سيما عندما يؤدي إلى توليد الدخل، والاكتفاء الذاتي، وإيجاد فرص العمل، وزيادة إنتاجية العمل لدى فقراء الريف. والاستراتيجية البرازيلية للحد من الفقر في المناطق الريفية مثال جيد على النهج الشامل للحد من الفقر في الريف. فقد شملت الاستراتيجية تقديم الدعم إلى المزارعين الأسريين من خلال توسيع نطاق الائتمان، وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال الريفيين والمزارعين الأسريين، والاستثمار في توفير البنية التحتية الأساسية للمياه. كما أن نمو العمالة الرسمية وزيادة الحد الأدنى الحقيقي للأجور عنصران حاسمان في القضاء على الفقر (78).

70 - وتزيد الأزمة غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 من التحديات التي تواجه القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة. فقد أبرزت الجائحة المجالات الرئيسية التي تمر فيها الاقتصادات بأضعف حالاتها من حيث الشمول والقدرة على الصمود والاستدامة. وفي الوقت الذي تستعيد فيه الاقتصادات العالمية والمحلية "محركات نموها"، سيتعين عليها أن توازن بين الاستثمارات الهادفة إلى تحقيق "مكاسب سريعة" والحلول الطويلة الأجل، بما في ذلك مجموعة دنيا من الاستثمارات الرامية إلى عدم تخلف أحد عن الركب.

71 - وقد كشفت الجائحة بشكل صارخ كيف يشكل عدم المساواة أوجه الضعف وكيف تعمق الأزمات عدم المساواة. كما تتيح الجائحة للبلدان فرصة لإعادة النظر في خططها للتنمية الريفية بطريقة أكثر استدامة وشمولاً.

72 - وسيكون انتعاش النظم الغذائية المستدامة ومواصلة تطويرها بعد الجائحة قطاعاً أساسياً من قطاعات النمو، يمكن أن يؤدي، إذا كان شاملاً للجميع، إلى نمو اقتصادي مستدام ويساعد على التعجيل بالقضاء على الفقر في المناطق الريفية. وستواصل عمليات التحضر توليد الطلب على المواد الغذائية العالية القيمة داخل البلدان، وكذلك في الأسواق الدولية. ومن المرجح أيضاً أن يستمر الطلب على المواد العضوية ومواد التجارة العادلة، إلى جانب التغييرات المحتملة في تفضيل المستهلكين للأغذية التي تستند أكثر إلى الإنتاج المحلي (والأكثر أماناً). وتمثل هذه الاتجاهات فرصاً للقضاء على الفقر.

73 - وبالبناء على عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)، سيتعين على القطاعين العام والخاص التركيز على تعزيز قدرات ومشاركة صغار المنتجين ومنظمات المنتجين والمجهزين والموزعين خلال هذه الأوقات العصيبة. وفي كينيا، أنشأت الحكومة لجنة خاصة لتعزيز التعاون مع التعاونيات الزراعية في تنفيذ ورصد تدابير التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، وللدعوة من أجل إيجاد حلول تلبى احتياجات المزارعين.

74 - وينبغي أن يتجاوز الدعم التقني المقدم إلى المزارعين الفقراء التركيز الضيق على نقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والربحية. وينبغي اتباع نهج كلي وشامل للجميع، يمتد من دعم الإنتاج إلى دعم الأعمال التجارية والأسواق، ويرتبط بتغييرات محددة في السياسات، تشمل نظم الإرشاد الزراعي التي توفر خدمات جيدة لغالبية المزارعين، بما في ذلك توفيرها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن الأمثلة

Pedro H. G. Ferreira de Souza, *Poverty, Inequality and Social Policies in Brazil, 1995–2009*. Working (78) Paper No. 87 (Brasilia, International Policy Centre for Inclusive Growth, February 2012)

على ذلك، النجاحُ في إضفاء الطابع المؤسسي على نهج مدارس الأعمال التجارية الزراعية في الفلبين في إطار نظامها للخدمات الإرشادية والاستشارية، الذي يعزز التوجه نحو السوق والزراعة كمنشآت تجاري (79).

75 - وينبغي أيضاً أن يكون توفير الأصول والخدمات لتعزيز المهارات في مجال الأعمال التجارية والتسويق وريادة الأعمال جزءاً من جهود تنمية سلاسل القيمة، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب والشعوب الأصلية، الذين نقل عادةً فرص وصولهم إلى هذه الموارد. كما أن فرص العمل في الإنتاج الزراعي وتجهيزه وتسويقه هي أيضاً قنوات هامة لإدراج غير ملاك الأراضي من الأفراد أو أشدهم فقراً في عملية التنمية. وسيستفيد الفقراء والأشد فقراً أيضاً من انخفاض أسعار الأغذية مع تزايد إنتاجية الشركات وتنافسيتها.

76 - وقد شهدت بلدان مثل إكوادور والبرازيل تجارب ناجحة في تطوير سلاسل القيمة الشاملة للجميع وتطوير الأسواق الإقليمية للمنتجات الزراعية لصغار المنتجين، بما في ذلك من خلال استخدام آليات المشتريات العامة والتوسيم تحت فئة الزراعة الأسرية⁽⁸⁰⁾. ويمكن أن يكون الطلب على المواد الغذائية المحلية من جانب المدارس والمستشفيات العامة وغيرها من المؤسسات العامة، أو من جانب قطاع السياحة والمراكز الحضرية، أسواقاً قوية تؤدي إلى الحد من الفقر.

77 - ويمكن أن يؤدي الترويج لمحاصيل وسلاسل قيمة محددة إلى إحداث أثر أكبر في القضاء على الفقر، وفي نفس الوقت توليد فوائد تغذوية. ويمكن لصغار المنتجين أن يقدموا مجموعة من المنتجات أكثر تنوعاً وأن يتمتعوا بميزة نسبية في المنتجات ذات القيمة العالية التي تتطلب عمالة كثيفة، بما في ذلك الفواكه والخضروات والمحاصيل المتخصصة⁽⁸¹⁾. ويميل سكان الأرياف في المناطق النائية إلى أن تكون لديهم معرفة أعمق بالمنتجات الخاصة بأماكن محددة، التي كثيراً ما يتم تجاهلها ويقل استخدامها في الأسواق⁽⁸²⁾. ويمكن أن يعزز الاعتراف بالمنتجات المتخصصة العمالة في قطاعات أخرى، مثل السياحة.

78 - وتؤكد التجارب القطرية الناجحة في مجال القضاء على الفقر، كما هو الحال في تايلند والصين وفيت نام، أهمية الاستثمار في أصول رأس المال البشري على قدم المساواة بين المناطق والمجموعات السكانية، والوصول إلى فقراء الريف والفقراء المعدمين. ويزيد حصول الجميع على التعليم الجيد وخدمات الرعاية الصحية من العائدات بالنسبة للأراضي واليد العاملة على حد سواء، وهما غالباً ما يشكلان الأصول الرئيسية للفقراء في المناطق الريفية⁽⁸³⁾. ومن أجل الحد من أوجه عدم المساواة التي لا تزال تعوق التنمية الشاملة للجميع سيكون من الضروري كفالة الحياة المضمونة للأراضي والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمرأة في الأراضي وغيرها من الحقوق المتصلة بالموارد الطبيعية، وحيثما أمكن، إعادة توزيع الأصول الرئيسية أو توفيرها (مثل الأراضي وغيرها من الأصول المنتجة).

(79) بيان منظمة الأغذية والزراعة بشأن إنجاز مشروع TCP/PHI/3402 المتعلق ببناء قدرات صغار المزارعين في مجال تنمية ريادة الأعمال والوصول إلى الأسواق (وثيقة داخلية)؛ و Christine Cudis، "More farmers graduate from DAR-sponsored biz school"، Philippine News Agency، 19 November 2019.

(80) Pedro Arias and others، *Smallholder Integration in Changing Food Markets* (Rome، FAO، 2013).

(81) André Devaux and others، "Agricultural innovation and inclusive value-chain development: a review"، *Journal of Agribusiness in Developing and Emerging Economies*، vol. 8، No. 1 (March 2018).

(82) المرجع نفسه.

(83) Javier E. Báez، Alan Fuchs and Carlos Rodríguez-Castelán، *Shaking Up Economic Progress: Aggregate Shocks in Latin America and the Caribbean* (Washington D.C.، World Bank، 2017).

79 - وفي حين أن ظروف العمل الأفضل، التي تيسرها التكنولوجيات في القطاع الزراعي، يمكن أن تجتذب المزيد من النساء والشباب في المناطق الريفية نحو العمل الزراعي، فإن الأشد فقراً كثيراً ما يكونون محرومين من الحصول على وظائف جديدة بسبب انخفاض مستواهم في التعليم والمهارات. ويمكن للتكنولوجيات أيضاً أن تقلل الطلب على اليد العاملة، لا سيما العمال غير المهرة، مما قد يعوق جهود الحد من الفقر إذا لم تستطع قطاعات أخرى استيعاب هؤلاء العمال.

80 - ويمكن أن تكون العمالة في قطاع الصحة مصدراً رئيسياً للعمالة الحالية والمستقبلية في المناطق الريفية، لا سيما بالنسبة للنساء، اللاتي يشكلن 70 في المائة من القوة العاملة في مجال الصحة في العالم⁽⁸⁴⁾. ومن المتوقع تحقيق نمو غير مسبوق في العمالة في مجال الصحة على مستوى العالم بمقدار 40 مليون وظيفة بحلول عام 2030⁽⁸⁵⁾.

81 - وسيطلب الوصول إلى أشد الفئات السكانية فقراً وهشاشة توفير نظم لتحديد الهوية الشخصية تفتح المجال أمام فقراء الريف للاستفادة من الحقوق الأساسية والسياسات المكرسة، بما في ذلك من خلال السجلات الخاصة بالبرامج الاجتماعية. وقد أنشئت سجلات للمزارعين في البرازيل والفلبين وكينيا ولبنان، مما ساعد على تيسير استفادة المزارعين الفقراء من السياسات التي تقيد صغار المزارعين. ويمكن للسجلات الاجتماعية أن تساعد في تحديد الفئات المعرضة للخطر، وكذلك تلك التي تتطلب دعماً وحماية محددين على امتداد دورة الحياة.

82 - وسيكون توسيع نظم الحماية الاجتماعية لسكان الريف بمثابة العمود الفقري لجهود القضاء على الفقر المدقع في المناطق الريفية. فهذه النظم تحمي فقراء الريف من خلال توفير التحويلات النقدية والعينية والاستثمار في تدريب رأس المال البشري، ولكنها تدعمهم أيضاً في إدارة المخاطر وتعزيز الاندماج الاقتصادي. غير أنه ينبغي تنفيذ هذه النظم بهدف توسيع نطاق التغطية الشاملة ودعم الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية. وقد أحرزت منغوليا تقدماً ملحوظاً في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل التغطية الشاملة من خلال نظام يشمل التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وسياسات سوق العمل النشطة.

83 - ويجب أن تصل المساعدة الاجتماعية والحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات إلى كل شخص، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في أماكن نائية، وينبغي تكيفهما على نحو أفضل مع طبيعة وخصوصيات سبل العيش في الريف، بما في ذلك ظروف عمل صائدي الأسماك، والمجمعات المحلية المعتمدة على الغابات، والرعاة، والشعوب الأصلية، والعمال المهاجرين. وبالنسبة للخطط القائمة على الاشتراكات، سيكون من الأهمية بمكان اعتماد آليات تمويل مختلط. وقد تبين أن توفير الدعم المالي للركائز التي يعتمد عليها العمال المحدودو الدخل أو للاشتراكات التي يدفعونها يزيد من عدد المستفيدين، في مجالات منها، مثلاً، التأمين الزراعي والتأمين الصحي⁽⁸⁶⁾.

(84) Mathieu Boniol and others, "Gender equity in the health workforce: analysis of 104 countries" (84) ورقة العمل رقم 1، جنيف، منظمة الصحة العالمية، آذار/مارس 2019.

(85) المرجع نفسه.

(86) Mundalo Allieu and Ocampo, *On the Path to Universal Coverage* (بصدر قريباً).

84 - وهناك أيضا حاجة ملحة إلى أن تكون نظم الحماية الاجتماعية واعية بالمخاطر وقادرة على تحمل الصدمات، وذلك بوسائل منها إدماج نظم الإنذار المبكر للتقليل إلى أدنى حد من آثار العواض المناخية، إضافة إلى الأزمت الأخرى، مثل الجوائح والكوارث الطبيعية.

85 - وقد أصبح التأمين الزراعي، المتوافر في معظمه في البلدان ذات الدخل الأعلى، متاحا في البلدان النامية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي تجمع بين كفاءة القطاع الخاص في تقديم خدمات التأمين وبين التمويل الموجه من جانب الدولة. وما فتئ دور المؤسسات غير الربحية (المنظمات غير الحكومية، ومنظمات التمويل البالغ الصغر، ومجموعات المزارعين) يتزايد في تقديم خدمات التأمين إلى المزارعين الفقراء، وغالبا ما يكون ذلك بالشراكة مع شركات التأمين الخاصة.

86 - ويمكن أن تتيح رقمنة المدفوعات الزراعية فرصاً لزيادة ملكية الحسابات وإنشاء سجل انتمائي للمزارعين. فهناك نحو 235 مليون شخص من البالغين غير المستفيدين من الخدمات المصرفية في البلدان النامية يتلقون مدفوعاتهم الزراعية نقداً⁽⁸⁷⁾. ويمكن أن تؤدي رقمنة المدفوعات، عن طريق الهواتف المحمولة على سبيل المثال، إلى خفض عدد البالغين غير المستفيدين من الخدمات المصرفية بنسبة تصل إلى الربع أو أكثر في بلدان مثل فييت نام وموزامبيق ونيجيريا، وبحوالي الثلث في بوركينا فاسو وسيراليون، وبما يصل إلى النصف أو أكثر في إثيوبيا.

87 - وسوف تحتاج السياسات المتصلة بتغير المناخ إلى دعم دخول فقراء الريف واستراتيجيات إدارة المخاطر المتصلة بهم، لا سيما إذا كان العمل المناخي يحد من الطلب على عمالهم أو يتطلب اعتماد ممارسات زراعية جديدة لأغراض التكيف أو التخفيف، أو إذا كان الوصول إلى الموارد الطبيعية مقيداً. وينبغي أن يكون الجمع بين خطط الحماية الاجتماعية والائتمان والتأمين، وكذلك تنمية المهارات والقدرات اللازمة لاعتماد تكنولوجيات جديدة أو الانخراط في فرص عمل مختلفة، جزءاً من أي استراتيجية عالمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

88 - والإدماج الاقتصادي يسير جنباً إلى جنب مع الإدماج الاجتماعي. ومن أجل إعطاء الأولوية لتمكين المرأة وغيرها من الفئات التي تواجه أوضاعاً هشّة، بما فيها الشعوب الأصلية والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة، ينبغي اتخاذ إجراءات محددة الهدف، ذلك أن تمكين هؤلاء هو أمر محوري في جهود الحد من الفقر. ويمكن لتعزيز المنظمات المحلية، من خلال عمليات ومنابر تشاركية فعالة مع الحكومات والقطاعات الأخرى، أن يؤدي إلى تيسير حل الاختناقات ومشاكل السياسة العامة. ومن شأن تقوية المنظمات المحلية أن يؤدي إلى تحسين تنفيذ السياسات الوطنية على أرض الواقع.

89 - وجود مستويات عالية من كثافة اليد العاملة في عملية النمو المستدام له أهمية حاسمة للقضاء على الفقر وكفالة الانتقال العادل نحو اقتصادات مستدامة بيئياً. وتتطلب السياسات تحديد فرص عمل لائقة للفقراء في المناطق الريفية. ويمكن أن تتيح ممارسات مثل الزراعة العضوية وتوفير قيمة مضافة على المستوى المحلي من خلال التجهيز فرصاً للدخل للفقراء. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تدعم هذه العمليات. غير أن بعض الممارسات المستدامة تتطلب وجود قوة عاملة ذات مهارات أعلى، وهو ما يلزم تعزيزه من خلال إجراءات للقطاع العام وإمكانية الحصول على الخدمات التعددية ذات الصلة.

(87) المرجع نفسه.

90 - وينبغي الاعتراف صراحة بالمساهمات المتعددة التي تقدمها المرأة الريفية في الاقتصاد، بما في ذلك مساهمتها في رفاه الأسرة المعيشية والأنشطة الاقتصادية غير المدفوعة الأجر. ويعد تحسين البنية التحتية الريفية وجودة الخدمات، كالطرق والمياه والطاقة والتعليم والصحة والرعاية، من الشروط الأساسية التي لا بد منها لتحقيق الإدماج الاقتصادي للمرأة. ولتلبية احتياجات المرأة وتطلعاتها لا بد من أن تتوفر لها إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية، مثل الأراضي، وسلطة اتخاذ القرار على موارد الأسر المعيشية والمجتمع المحلي.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

91 - في إطار عقد العمل، تُدعى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء في التنمية إلى أن يكتفوا جهودهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ازدادت هذه الدعوة إلحاحاً بفعل جائحة كوفيد-19 بينما تمثل الجائحة أيضاً فرصة للتغيير المنهجي. ومن أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله، يلزم زيادة التركيز على فقر الأرياف. ويتطلب القضاء على فقر الأرياف وضع سياسات متعددة القطاعات تتصدى لهذه التفاوتات في إطار خطة عمل على مستوى السياسات للتنمية الريفية تكون شاملة للجميع ومستدامة. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في ما يلي:

(أ) تعزيز الإجراءات الحكومية على الصعيد الوطني والمحلي للقضاء على فقر الأرياف. وينبغي أن تستهدف البلدان إحداث تحول اقتصادي في المناطق الريفية يزيد الإنتاجية، وفي نفس الوقت يكفل العمالة الكافية كمّاً ونوعاً، والتوزيع العادل للدخل والثروة والموارد، وإمكانية الحصول على الخدمات العامة الجيدة، وتوفير نظام يعتمد عليه للحماية الاجتماعية، وحماية البيئة؛

(ب) اتباع نهج في التنمية الريفية يشمل الجميع ويتسم بالاستدامة ويقوم على النظم الغذائية التي تركز على تناول الغذاء الصحي من أجل تعزيز القضاء على فقر الأرياف. وينبغي أن يعالج هذا النهج المفاضلات بين تعزيز النمو الاقتصادي والإدماج الاقتصادي للفقراء، مع ضمان الأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية. ومن الأهمية بمكان وضع السياسات التي تدعم فقراء المزارعين وصغار المنتجين على الصعيد الجهوي؛

(ج) العمل على ضمان مجموعة دنيا من الاستثمارات في المناطق الريفية تستهدف بشكل أفضل فقراء الريف والفقراء المعدمين، وتوجّه نحو البنى التحتية الميسرة والخدمات الأساسية والطرق الريفية والاتصالات، إضافة إلى تخطيط إجراءات التأهب للأزمات. وتشكل الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المحلي، ورابطات المنتجين، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الإنمائية الوطنية والدولية، متطلباً أساسياً لتعبئة الموارد وتوسيع نطاق تغطية هذه الاستثمارات؛

(د) تعزيز فرص العمل وحقوق العمال في المناطق الريفية، بما يشمل العمال الزراعيين الموسميّين والمهاجرين والمهاجرين العائدين واللاجئين. ومن الأهمية بمكان وضع وتنفيذ طرق جيدة لإدارة الهجرة من أجل تيسير الحصول على فرص العمل اللائق. وينبغي للحكومات أن تيسر الوصول إلى الأصول والموارد والتدريب والخدمات اللازمة لسبل العيش المستدامة وأن تضمن جعل إجراءات منع المنازعات وحلها في متناول العمال الريفيين؛

(هـ) تجديد الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تغطية نظم الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون إمكانية الحصول على هذه الخدمات، وتوسيع نطاق التشريعات لتشمل سكان الريف، ودعم المشاركين الريفيين الفقراء في السلاسل الغذائية. ويشمل ذلك تيسير قابلية الاستحقاقات الاجتماعية المكتسبة للنقل عبر الحدود. والحماية الاجتماعية لها أهمية بالغة في الحماية، وكذلك في توسيع سبل العيش. ويتطلب ذلك الجمع بين تدخلات الحماية الاجتماعية لحماية الدخل ومنع استراتيجيات التكيف السلبية، وسياسات دعم الإدماج الاقتصادي على نطاق منظومة صناعة الأغذية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية؛

(و) الإقرار صراحة بالقيود المحددة التي تواجهها المرأة الريفية، لا سيما نساء الشعوب الأصلية، في مجالات الصحة والتعليم وخدمات الرعاية، والأمن الغذائي والتغذية، وإمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية - بما فيها الأراضي والتمويل والتكنولوجيا - وفرص العمل اللائق، والتصدي لهذه القيود؛

(ز) حماية نظم كسب الرزق والمعارف المتخصصة للشعوب الأصلية والسكان التقليديين، بمن فيهم الرعاة. وينبغي التشاور معهم، من خلال مؤسساتهم الخاصة، بشأن السياسات التي تهم حياتهم وسبل عيشهم، وينبغي الحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل اتخاذ وتنفيذ أي تدابير تشريعية أو إدارية يمكن أن تمسهم⁽⁸⁸⁾.

(88) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.